

Distr.: General
7 May 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، يشرفني أن أنقل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، التي تلقيتها من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق)، والتي يحيل بها التقرير الثالث والثلاثين عن تنفيذ اتفاق السلام، الذي يغطي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨. وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بعرض هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون



المرفق

الرسالة المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير المقدمة من الممثل السامي وفقاً للمرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك واستنتاجات مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم طيه التقرير الثالث والثلاثين (انظر الضميمة). وأرجو توزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

وهذا هو ثاني تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي) في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧. ويغطي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨.

وسأكون مسروراً بتقديم المزيد من المعلومات إذا احتجتم أنتم أو احتاج أي عضو في المجلس إلى الحصول على أي معلومات تتجاوز ما يشتمل عليه هذا التقرير، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن محتوياته.

(توقيع) ميروسلاف لايتشاك

الممثل السامي والممثل الخاص

للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

التقرير الثالث والثلاثون للممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ - ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى آذار/مارس ٢٠٠٨. وقد أحرزت البوسنة والهرسك خلال هذه الأشهر الستة تقدماً مهماً في الإصلاحات اللازمة لاندماجها في المؤسسات الأوروبية والأطلسية. وبالرغم من اتفاقاً سياسياً بين الأحزاب الحاكمة على إصلاحات جهاز الشرطة قد كان كافياً ليقوع الاتحاد الأوروبي بالأحرف الأولى على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر - وبالتالي نزع فتيل الأزمة الحكومية التي كانت تلوح في الأفق على صعيد الدولة - لم يكن في مقدور تلك الأحزاب نفسها أن تترجم اتفاقها إلى ما كان يلزم سنه من تشريعات لكي يبرم البلد بالفعل اتفاقاً لتحقيق الاستقرار والانتساب، إلا بحلول ١٦ نيسان/أبريل، حيث تمكن أخيراً من اعتماد قانوني إصلاح جهاز الشرطة. وقد أثارت تلك التأخيرات امتعاضاً لدى الأغلبية الساحقة من مواطني البوسنة والهرسك، الذي يرغبون في معاناة إحراز تقدم حقيقي نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما بينت إلى أي حد تظل السياسة في البلد مشوبة بمظاهر الانقسام والصدام والفشل. ومن جانب آخر، ساعد اتفاق حصل في أواخر آذار/مارس بين الدولة وحكومتَي الكيانين بشأن الممتلكات الدفاعية المنقولة على أن تؤمن البوسنة والهرسك إجراء "حوار مكثف" من أجل خطة عمل بشأن العضوية في منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي، أثناء مؤتمر القمة الذي عقدته هذه المنظمة ببوخارست في أوائل نيسان/أبريل.

وقد أدى الاقتتان بين الجمود السياسي الداخلي المستمر والغموض الإقليمي المتزايد أثناء الفترة التي سبقت إعلان كوسوفو للاستقلال وفي الفترة التي أعقبته مباشرة إلى استحالة تأكيد المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام لإغلاق مكثبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ولذلك فقد قرر مجلس تنفيذ السلام في أواخر شباط/فبراير أن يستمر مكتب الممثل السامي مفتوحاً إلى حين اضطلاع السلطات الداخلية بتنفيذ خمسة أهداف قائمة منذ أمد طويل والوفاء بشرطين اثنين. وهذان الشرطان هما أن تقوم البوسنة والهرسك بتوقيع اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب وأن يتحقق استقرار الوضع السياسي والأمني في البلد والمنطقة المجاورة.

ويرد بيان المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير مرفقا بهذا التقرير. وهو يؤكد مجددا أنه يجب علي أن أمضي قدما في ممارسة ولايتي وصلاحياتي كممثل سام من أجل كفالة الاحترام التام لاتفاق دايتون للسلام. وسأواصل أيضا بذل قصارى الجهد للمساعدة في التغلب على التحديات التي ما زالت تواجهه البوسنة والهرسك وتيسير الخطوات الكفيلة بالإسهام في تحقيق السلام والتقدم والاستقرار في البلد.

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير الثاني الذي أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وهو التقرير الأول الذي يقتصر في ما يتناوله على فترتي هذا المنصب. وكما جرت العادة، يقيّم التقرير التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف المحددة في التقارير السابقة ويستعرض التطورات الحاصلة أثناء الفترة التي شملها، ويعرض تقييمي لتنفيذ الولاية في الميادين الأشد أهمية. بيد أن قرار المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير وضع خمسة أهداف وشرطين اثنين واقتضاء تحقيقها قبل تحول مكتب الممثل الخاص إلى مكتب للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي يستوجب اتباع نهج مركز. وفي حين ستتواصل الاستفادة من خطة عمل سلفي فيما يضطلع به مكنتي من أعمال، فإن أولويتنا الآن تتمثل في بلوغ الأهداف التي حددها مجلس تنفيذ السلام والوفاء بالشرطين اللذين اقتضاهما. وبناء على ذلك، لم أدرج في هذا التقرير الفرع الذي يكرس فيه عادة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل.

ثانيا - آخر التطورات السياسية

المناخ السياسي العام

٢ - شهد تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ فترة اضطراب سياسي، إذ سعى سياسيو جمهورية صربسكا إلى تحدي ونقض القرارات التي اتخذتها في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وكانت ترمي إلى تبسيط إجراءات صنع القرارات في مجلس الوزراء والجمعية البرلمانية على مستوى الدولة. ولم يسوِّ الوضع إلا بعد إجراء مفاوضات مكثفة بيني وبين قادة الأحزاب، أفضت إلى الاتفاق على التعديلات المتعلقة بإجراءات التصويت في برلمان ومجلس وزراء البوسنة والهرسك.

٣ - ورغم الجو السياسي السلبي، استطاع قادة الأحزاب الستة الحاكمة التوصل إلى اتفاقات بشأن إجراء إصلاحات جهاز الشرطة في مرحلتين اثنتين. وقد مهدت تلك الاتفاقات السبيل إلى التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في ٤ كانون الأول/ديسمبر.

٤ - على أن استقالة رئيس مجلس الوزراء في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، التي حوّلت حكومته إلى إدارة مؤقتة حتى أعاد البرلمان التصديق عليها في أواخر شباط/فبراير، قد دلت في الوقت ذاته على عدم إحراز أي تقدم يذكر بشأن العناصر الأخرى من برنامج الإصلاحات. والواقع أن الجمود قد ظل سائدا حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨.

٥ - في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اعتمدت قيادة الحزب الحاكم لجمهورية صربسكا، وهو تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، استنتاجات دعت إلى تحويل البوسنة والهرسك إلى اتحاد (أو نظام كونفدرالي) غير متناظر وزعمت الحق، بالاستناد المفترض إلى ميثاق الأمم المتحدة، في تقرير المصير بما يكون دون انفصال الكيان ويشمل ذلك الانفصال. ومن الجلي أن ذلك كان بمثابة إنذار تحسبا لإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد في ١٧ شباط/فبراير. وفي حينه أكدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا هذه الصلة عندما اتخذت قرارا في ٢١ شباط/فبراير يدين عدم شرعية إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد، ويطالب بعدم اعتراف البوسنة والهرسك به، ويشجب بقوة البلدان التي أقدمت على ذلك. ونصت الاستنتاجات أيضا على أن جمهورية صربسكا ... "ستنظر فيما إذا كانت هي بدورها تملك الحق في تقرير وضعها القانوني في المستقبل بواسطة استفتاء".

٦ - وقد رددت على ذلك فورا بأن أصدرت بيانا عاما، يشير إلى أنني أشعر بقلق بالغ من اتخاذ الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لهذا القرار ويشدد على أن البوسنة والهرسك دولة تتمتع بالاعتراف الدولي وأن سيادتها وسلامتها الإقليمية مضمونتان. بمقتضى اتفاق دايتون للسلام. ولا يحق لأي واحد من كياني البوسنة والهرسك الانفصال عن الآخر. وفي البيان المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير الذي أصدره المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، أوضح المجلس التوجيهي موقفه عندما أعرب عن قلقه البالغ من الدعوات الرسمية إلى الانفصال. وأكد بشدة على أنه "لا يجوز لأي واحد من الكيانين بمقتضى اتفاق دايتون للسلام أن يفصل عن البوسنة والهرسك".

٧ - وفي تطور منفصل، تنصل حزب العمل الديمقراطي، وهو أكبر حزب بوشناقي، من قبوله السابق للاتفاقات بين الأحزاب التي تتوخى إصلاح جهاز شرطة البلد في مرحلتين. وقد ظل ممثل حزب العمل الديمقراطي في الفريق العامل الذي أنشأه مجلس الوزراء لصياغة التشريعات الضرورية يسعى باستمرار إلى تغيير اختصاصاته. فلما لم يتحقق ذلك، أعلن رئيس الحزب، سليمان تيهيتش في أوائل شباط/فبراير أن حزب العمل الديمقراطي لن يؤيد التشريعات التي تتمخض عنها أعمال الفريق العامل. وغدا جليا في المناقشات اللاحقة مع حزب العمل الديمقراطي أن السيد تيهيتش قد نقض التزاماته بمقتضى إعلان موستار لأنه كان يخشى من أن يوحى الاتفاق باعتراف ضمني بجمهورية صربسكا، وهو أمر يبدو أنه هو وحزبه غير مستعدين للإقدام عليه قبل أي مفاوضات بشأن الإصلاح الدستوري، ولذلك فقد كان من المقدور أن يتعثر اعتماد قانوني إصلاح جهاز الشرطة في البرلمان؛ وذلك ما حصل بالفعل، إذ أحفقت كل المحاولات قبل الإنجاز الذي تحقق في ١٦ نيسان/أبريل.

٨ - ومع اعتماد قانوني إصلاح جهاز الشرطة واقتراح توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، سيكون لدى إسهام ذلك الاتفاق في تحسين الجو السياسي واستئناف الإصلاحات عنصرا رئيسيا. ولكن مظاهر التوتر بين الأحزاب والطوائف ما زالت متضخمة، لا سيما وأن عام ٢٠٠٨ هو عام انتخابات. وسوف تلقي الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر الضوء على مدى استمرار آثار "التطهير العرقي" زمن الحرب. واحتمال زيادة انخفاض عدد الناجحين الذين سيقرون الإدلاء بأصواتهم في المدن والقرى التي كانوا يقيمون فيها قبل الحرب يعني أيضا أن عددا أقل من أفراد الطوائف "ذات الأقلية" سيفوز بمقاعد في المجالس البلدية. وستكون سريريبيتشا منطقة حرجة بشكل خاص، نظرا لما تحمله من دلالة معنوية ورمزية بالنسبة للبوشناق. وثمة أصوات تطالب بالفعل بأن يكون للمدينة نظام انتخابي خاص، يضمن لأعضاء المجالس البلدية من البوشناق مقاعد ونصيبا في السلطة.

٩ - وواصل مكتب الممثل الخاص سعيه من أجل إنهاء عمل المكتب في أقرب وقت ممكن. وقد ناقش المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، في اجتماعه المعقود يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير، السياسة التي سيتبعها المجتمع الدولي في المستقبل إزاء البوسنة والهرسك وتدهور الوضع السياسي في البلد. وقد كان من قبيل الانجاز الكبير أن تمكن الأعضاء كافة من الاتفاق على استراتيجية انتقالية. وقد ساعد ذلك على صون وحدة المجتمع الدولي، حول استراتيجية انتقالية تقوم على خمسة أهداف وشرطين اثنين يتوجب على سلطات البوسنة والهرسك تنفيذها قبل إمكانية الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى ممثل خاص للاتحاد الأوروبي.

والأهداف الخمسة هي:

- تسوية ممتلكات الدولة
- تسوية ممتلكات الدفاع
- إتمام القرار النهائي بشأن برتشكو
- الاستدامة المالية للدولة
- ترسيخ سيادة القانون

أما الشرطان فهما:

- وجوب توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب

- وجوب إجراء تقييم للوضع في البوسنة والهرسك من جانب مجلس تنفيذ السلام.

الإصلاح الدستوري

١٠ - اهتمت العديد من الأحزاب السياسية في البلد في إعداد برامجها ومقترحاتها المتعلقة بالإصلاح الدستوري. فالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في ٤ كانون الأول/ديسمبر، بناء على افتراض ما يترتب على ذلك من إسراع بالتشريع الخاص بإصلاح جهاز الشرطة وإتمام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، دفع قادة الأحزاب الكرواتية والصربية خاصة، إلى أن يفترضوا أن التركيز الأساسي قد تحول الآن إلى التصدي لمسألة الإصلاح الدستوري. وإضافة إلى أن لا واحد من الاثنين قد تحقق أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فقد بلغت النماذج الدستورية التي نُشرت أو وُضعت مخططاتها من التفاوت مبلغاً غدت معه المسألة برمتها معتركا جديدا للقتال بين أعضاء التحالف الحاكم. ولذلك قرر قادة الأحزاب في اجتماع عُقد في سيروكي بريغيغ، في ٢ شباط/فبراير التركيز على إصلاح جهاز الشرطة وإرجاء أي مناقشات بشأن عملية الإصلاح الدستوري أو نطاقه إلى ما بعد التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

١١ - وبالرغم من استمرار الجهود الرامية إلى تنسيق اتخاذ موقف واحد وبلورته على أساس المبادئ المبينة في إعلان كريسيغو الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، لم تتوصل الأحزاب التي يهيمن عليها الكروات إلى موقف موحد بشأن الإصلاح الدستوري. والكيانان التابعان للاتحاد الديمقراطي الكرواتي (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي لعام ١٩٩٠) هما الأكثر مبادرة إلى إعداد مقترحاتها وعرضها. ففي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تقدم الاتحاد الديمقراطي الكرواتي لعام ١٩٩٠ باقتراح يؤيد فيه إقامة نموذج اتحادي للبوسنة والهرسك، يتألف من "ثلاث وحدات على الأقل" تكون لها صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية. وكل وحدة تكون متعددة القوميات من حيث سكانها، ولكن كل واحدة أيضا تزود بالأغلبية أحد الشعوب التي تتكون منها. وقد أقر برنامج الحزب الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر النموذج نفسه، ولكن بأربع وحدات اتحادية، تكون إحداها هي منطقة سراييفو الحضرية الكبرى. أما الأحزاب الكرواتية الصغرى، بما فيها حزب الفلاحين الكرواتي - المبادرة الكرواتية الجديدة وحزب الحقوق الكرواتي، فقد اختارت بدلا من ذلك وحدات أوسط حجما، لا ينبغي أن تشكل على أساس معايير قومية حصرا. على أن الأمر الذي ما زال غير واضح لدى الجانب الكرواتي هو ما إذا كانت عملية إعادة تنظيم البوسنة والهرسك داخليا ينبغي أن تقتصر على تعديل شكل الإقليم داخل نطاق الاتحاد أو أن تشمل - وتغير - أيضا

الحدود الحالية لجمهورية صربسكا. وبالطبع فإن قادة جمهورية صربسكا قد رفضوا الخيار الثاني فوراً.

١٢ - وهذه العقبة إضافة إلى بيانات قائد الحزب الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك التي عُدت بمثابة قبول لحرمة إقليم جمهورية صربسكا، أحدثت تغييراً في موقف بعض الأحزاب الكرواتية فيما يتعلق بالجوهر والشكل على حد سواء. وفي اجتماع عُقد في ١٤ آذار/مارس بمبادرة من الحزب الديمقراطي الكرواتي لعام ١٩٩٠، اتفق معظم القادة الحاضرين ووقعوا على بيان يدعو إلى إدخال تغييرات فورية على دستوري وقوانين الكيانين من أجل كفالة المساواة بين جميع الشعوب الثلاثة التي يتكون منها كل كيان على حدة. ولم يوقع على هذا البيان الحزب الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وحزب الشعب "رادوم زا بوليتاك". ورغم أن أولهما اعتبر البيان إيجابياً، فقد أعرب عن أسفه من التوقيت الذي حدا بالأحزاب المشكلة في أغليبيتها من البوشناق والصرب إلى الرفض الفوري لأي خطة تبدأ في الإصلاحات بالكيانين لا بالدولة ككل.

١٣ - وأوضحت الأحزاب في جمهورية صربسكا طوال الوقت أنها غير مستعدة للنظر إلا في التغييرات الدستورية التي لا تنتقص من سلامة جمهورية صربسكا الإقليمية واختصاصاتها التي نص عليها اتفاق دايتون. ذلك أنها تفضل نظاماً اتحادياً أو كونفدرالياً صريحاً، تصبح فيه جمهورية صربسكا بمحدودها الحالية إحدى وحدته. وقال حزب التقدم الديمقراطي في اقتراحه الذي قدمه في ١٩ كانون الثاني/يناير إنه لن يقبل بأي إصلاحات تتجاوز إطار الإصلاحات المتوخاة في ما يسمى مجموعة تدابير نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛ وأن أية إعادة تنظيم لإقليم البوسنة والهرسك ينبغي أن لا تنطبق إلا على الاتحاد. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير خلص المجلس الرئيسي لتحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين من ناحيته إلى أن الوحدات التي ستشكل في المستقبل الاتحاد، أو الكونفدرالية في واقع الأمر، ينبغي أن يكون لها الحق الصريح في تقرير المصير، مما يكون دون الانفصال ويشمل ذلك الانفصال، فضلاً عن تمتعها بسلطات تشبه السلطات التي تكون للدولة وتفوق ما لدى الكيانين الحاليين.

١٤ - وأحجم القادة السياسيون البوشناق عن مناقشة أي تفاصيل بشأن نماذج الإصلاح الدستوري. فقد أعلن هاريس سيلاحييتش رئيس البوسنة والهرسك أن لا جدوى من الخوض فيها قبل التوصل أولاً إلى إيجاد حل بشأن الوضع النهائي لكوسوفو. والحقيقة أن مناقشات نطاق إصلاح جهاز الشرطة، أصبحت تشكل بالنسبة إليهم بديلاً عن مناقشة المسائل الدستورية. وهكذا، لم يتبلور برنامج الإصلاح الدستوري المشترك بين حزب العمل الديمقراطي وحزب البوسنة والهرسك الذي كان متوقعاً عام ٢٠٠٧. بيد أن الحزبين

يشتركان بالفعل في تفضيل قيام كيان "مديني" للبوسنة والهرسك يتألف مما لا يقل عن خمس مناطق متعددة القوميات اعتمادا على معايير وظيفية واقتصادية وجغرافية وتاريخية وقومية (أو إثنية)، وأخرى تتعلق بالنقل.

١٥ - ورغم أن الإصلاح الدستوري لا يزال عاملا حاسما إذا ما أريد للبوسنة والهرسك أن تكون دولة تؤدي مهامها على النحو السليم وتتوفر لها مقومات الاستمرار وفرص حقيقية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في أي وقت قريب، فإنه سيكون من الغاية في العسر التوصل إلى أي توافق محلي للآراء بشأن هذه المسألة طالما بقيت تصورات الأطراف المحلية متناقضة وغير قابلة للتفاوض في آن معا. ومضى ظهر استعداد لقبول الحلول الوسط، سيكون من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة في تسهيل أي عملية تتوافر فيها احتمالات النجاح.

ثالثا - شروط الشراكة الأوروبية

١٦ - انتعشت الآمال خلال الفترة المشمولة بالتقرير عندما اعتبرت بروكسل في أوائل كانون الأول/ديسمبر الاتفاقات السياسية الجديدة بشأن إصلاح جهاز الشرطة - الشرط المسبق الأهم والأوحد القائم منذ فترة طويلة الذي كان يحول دون إبرام اتفاق مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب - اتفاقات كافية للسماح على الأقل بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب. بيد أنه يتعين الانتظار حتى ١٦ نيسان/أبريل، حين تم التوقيع أخيرا على التشريع المطلوب.

إعادة تشكيل جهاز الشرطة

١٧ - التقى قادة الأحزاب الستة أعضاء الائتلاف الحاكم على مستوى الدولة في موستار في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ووقعوا إعلان الوفاء بالتزامات تنفيذ برنامج إصلاح جهاز الشرطة بهدف التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب (إعلان موستار). وبعد شهر اتفقوا على خطة عمل لتنفيذه على مرحلتين. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، وبعد اعتماد مجلس الوزراء لهاتين الوثيقتين، وقعت المفوضية الأوروبية مع البوسنة والهرسك اتفاقا بالأحرف الأولى لتحقيق الاستقرار والانتساب. بيد أن التوقيع الفعلي سيتوقف على سن التشريع المطلوب.

١٨ - ووفقا لخطة العمل، تتطلب المرحلة الأولى من الإصلاح أن تسن الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك قوانين تنشأ بموجبها على مستوى الدولة سبعة كيانات للشرطة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨. أما المرحلة الثانية التي ستنظم المستويات الفرعية لأعمال الشرطة

لدمجها ضمن هيكل وحيد تمثيلاً مع المبادئ الثلاثة للاتحاد الأوروبي، فسيتم إرجاؤها إلى ما بعد إنجاز الإصلاحات الدستورية. وتنص خطة العمل على ضرورة تنفيذ المرحلة الثانية - أي سن التشريع ذي الصلة بأعمال الشرطة - في غضون عام واحد من اعتماد التعديلات الدستورية التي تحدد سلطات مختلف وحدات الحكومة.

١٩ - وفي كان الأول/ديسمبر، أنشأ مجلس الوزراء فريقاً عاملاً عهد إليه بصياغة القانونين المطلوب سنهما بموجب إعلان موستار وخطة العمل للمرحلة الأولى من إصلاح جهاز الشرطة. وعقد الفريق العامل ستة اجتماعات في الفترة من ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ولم يتمكن الأعضاء من التوصل إلى توافق آراء بشأن عدد من المسائل، ويعزى السبب في ذلك أساساً إلى إصرار ممثل حزب العمل الديمقراطي على ضرورة أن يخول القانونان للدولة قدراً أكبر من السلطة على قوات شرطة كل من الكيانين والكانتونين وبرتشكو. وأكد أغلبية أعضاء الفريق العامل أن العلاقة بين أعمال الشرطة على مستوى الدولة وأعمالها على المستويات المحلية ينبغي أن تحدد في المرحلة الثانية، بعد الإصلاح الدستوري.

٢٠ - وقدم الفريق العامل إلى مجلس الوزراء في شباط/فبراير ٢٠٠٨ مشروعين قانونيين: أولهما ينص على إنشاء مديرية للتنسيق بين أجهزة الشرطة، وعدة وكالات لدعم الشرطة، وثانيهما ينص على إنشاء أجهزة رقابية مستقلة. وبسبب خلافات أعضاء الفريق حول نصوص هذين القانونين، أدرجت طيهما بشأن الأحكام المتنازع عليها صيغ خطية بديلة وكشوف بنتائج تصويت الأعضاء عليها. وفي ١٤ شباط/فبراير، اعتمد مجلس الوزراء بأغلبية الأصوات صيغتين للقانونين لم تتضمنهما الأحكام التي أيدها حزب العمل الديمقراطي، أو أحدهما إلى الجمعية البرلمانية.

٢١ - وبسبب اعتراض حزب العمل الديمقراطي والحزب الديمقراطي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الصربي، عجزت لجنة الدفاع والأمن المشتركة للجمعية البرلمانية مرتين في آذار/مارس عن تقديم تقارير إيجابية عن القانونين. وفي المناسبة الثانية، حاولت جمعية مجلس النواب في ٢٠ آذار/مارس، تخطي مرحلة المرور باللجنة بطرح القانونين بموجب إجراء معجل وفشلت في ذلك لأن تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين وحزب البوسنة والهرسك لم يتفقا على نصوص موحدة تتضمن التعديلات التي يطالب بها هذا الأخير. ولم تكن صفحة القانونين قد طويت بذلك نهائياً، ولكنه لم يكن بالإمكان التوصل خلال المدة المتبقية من الشهر إلى موائمة النصوص بما يستجيب لشروط الأحزاب الخمسة التي كانت لا تزال تؤيدهما. غير أنه في ١١ نيسان/أبريل، تم التوصل بين تحالف الديمقراطيين

الاجتماعيين المستقلين، وحزب البوسنة والهرسك إلى حل وسط مكن من اعتماد القانونين في ١٦ نيسان/أبريل.

رابعاً - ترسيخ سيادة القانون

٢٢ - تمثل التطور الرئيسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير في القرار الذي اتخذته المديرون السياسيون للمجلس التوجيهي في شباط/فبراير القاضي باعتبار "ترسيخ سيادة القانون" أحد الأهداف التي يتعين على سلطات البوسنة والهرسك بلوغها قبل تحقق إمكانية الانتقال من مكتب الممثل السامي. وذكر المجلس بحاجة إلى إثبات هذا الترسخ باعتماد استراتيجية وطنية خاصة بجرائم الحرب، واعتماد قانون الأجانب واللجوء، واعتماد استراتيجية لإصلاح قطاع العدالة.

استراتيجية الملاحقة على جرائم الحرب

٢٣ - عقد الفريق العامل برئاسة المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير أربعة اجتماعات تهدف إلى تحديد نطاق ومضمون استراتيجية وطنية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب. ومن المتوقع صدور مشروع لها في نهاية نيسان/أبريل. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تؤكد الممارسة المتبعة حالياً في اختيار القضايا وترتيبها حسب الأولوية. ويمكنها أيضاً أن تضع حداً للمناقشات العامة التي لا نهاية لها في البوسنة والهرسك حول عدد قضايا جرائم الحرب التي ما زال يتعين المحاكمة عليها. فالاتفاق على استراتيجية محكمة من شأنه أيضاً أن يعالج ما يساور الجمهور من شواغل بشأن مدى نجاعة الإجراءات القضائية المحلية للتصدي لجرائم الحرب. وأدى غياب المدعي العام في إجازة مرضية في الآونة الأخيرة إلى تأخير ظهور مشروع الاستراتيجية، ولكن تعيين شخص آخر محله مؤخراً لرئاسة الفريق العامل هو مؤشر على أن العملية قد عادت إلى مجراها من أجل إصدار وثيقة يمكنها أن تكون مرتكزا لمناقشات وتوصيات ملموسة. ونظراً لقرار مجلس تنفيذ السلام اعتبار اعتماد استراتيجية خاصة بجرائم الحرب أحد المعايير المرجعية لإنهاء عمل مكتب الممثل السامي، فإن مكتبي سيششارك عن كثب في المساعدة على كفالة أن تكون للبوسنة والهرسك خطة وحيية وفعالة.

اعتماد القانون المتعلق بالأجانب واللجوء

٢٤ - رصد مكتب الممثل السامي عن كثب التقدم المحرز في الجمعية البرلمانية بشأن مشروع القانون المتعلق بإقامة وتنقل الأجانب في البوسنة والهرسك. وقد اعتمدت الجمعية البرلمانية هذا القانون في ١٦ نيسان/أبريل. وشارك المكتب أيضاً في صياغة تعديلات القانون المتعلق بدائرة شؤون الأجانب، وعمل على إنشاء نظام للمعلومات لمراقبة الهجرة القانونية،

ورصد الأعمال التحضيرية لفتح مركز احتجاز للمهاجرين غير القانونيين، وعمل على وضع قواعد تنظم ترحيل المهاجرين غير القانونيين من البوسنة والهرسك.

الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدالة

٢٥ - في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كانت الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدالة جاهزة لعرضها على مجلس الوزراء لاعتمادها. بيد أن وزارة العدل لجمهورية صربسكا أرسلت في ذلك الحين تعليقات موعلة في التقنية ولكنها كانت في مجملها تؤدي إلى نفس الاتفاق الذي تم التوصل إليه من قبل، وتضييق نطاق الاستراتيجية على مستوى كامل أجهزة الدولة. فقد أشارت تعليقات جمهورية صربسكا إلى أن احتفاظ الكيانين بكامل الصلاحيات المتعلقة بإصلاح الجهاز القضائي فيه أساس بمصلحة الدولة ويمنع الدولة من القيام بأي دور للتقريب والتنسيق بينهما وبين مقاطعة برتشكو. ومما يستدعي من مكتب الممثل السامي العمل مع أطراف أخرى، وبخاصة وزارة العدل في البوسنة والهرسك، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووزارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية للتوصل إلى حل وسط يكفل اعتماد استراتيجية مقبولة وموضوعية، أن للمجتمع الدولي مشاركة طويلة الأمد وناجحة نسبيا في مجال إصلاح قطاع العدالة فضلا عن أن مجلس تنفيذ السلام قد أبدى في الآونة الأخيرة التزامه بالمضي قدما في معالجة هذه المسألة.

المسائل الأخرى المتعلقة بسيادة القانون

٢٦ - على نحو ما أشرت إليه في تقريرتي السابق، لا يزال مكتب الممثل السامي يشترك في دعم الجوانب الأخرى لإصلاح قطاع العدالة. فقد عمل مكنتي مع الشركاء الدوليين لصياغة تعديلات للقوانين المتعلقة بشرطة الحدود، ووكالة الدولة للتحقيق والحماية، وكذلك لصياغة القوانين الجديدة المتعلقة بضباط الشرطة على مستوى الدولة والكيانين والكانتونات ومقاطعة برتشكو. وساعد المكتب وزارة الأمن الداخلي للبوسنة والهرسك في إعادة النظر في لوائحها التنظيمية الداخلية. وقد صدرت حاليا توصيات فريقين عاملين وطنيين كانا قد أنشئا في أعقاب جلسات لتقارع الأفكار ترأسها المكتب في عام ٢٠٠٧. وتقترح هذه التوصيات إنشاء محكمة استئناف في البوسنة والهرسك، ولكنها لا تقترح تشكيل فروع لمحكمة الدولة لإجراء المحاكمات المتعلقة بقضايا جرائم الحرب. وهي تدعو، بدلا من ذلك، إلى تعزيز القدرات البشرية لدائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة. وقد قطعت خطوات في مشروع بناء سجن تابع للدولة. فقد تم تأمين التمويل الكافي للسماح بالبدء في البناء؛ وقد التزم مصرف التنمية لمجلس أوروبا بتقديم قرض لتغطية العجز الحاصل. وأخيرا، يواصل مكتب

الممثل السامي رصد العمليات الأخرى الجارية، بما في ذلك النقل الكامل لمقاييد قلم المحكمة إلى أياد وطنية. ولا يزال من المتوقع الانتهاء من نقلها بحلول نهاية عام ٢٠٠٩.

خامسا - التعاون مع المحكمة

٢٧ - ما زلت أعطي للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أولوية عالية. فمنذ تقرير الأخير، مارست القوات الدولية والوكالات المحلية لإنفاذ القانون ضغوطا ورقابة متواصلين على الشبكات والأشخاص المشتبه في أنهم يدعمون الهاربين من المحكمة. ويتعاون مكنتي مع المحكمة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وقوة الشرطة في جمهورية سلوفينيا، وشرطة جمهورية صربسكا، ووكالة البوسنة والهرسك للاستخبارات والأمن، وسائر المشتركين في الجهود المبذولة لتسليم الهاربين الأربعة المتبقين إلى العدالة. وقد أدى هذا إلى تحسين التنسيق وتوحيد الجهود بدرجة كبيرة، فضلا عن زيادة كفاءة استخدام مواردنا المحدودة.

٢٨ - ولا يزال مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، من جانبه يتحلى باليقظة في التحقيقات التي يجريها بشأن الأصول المالية لشبكات الدعم، وسيواصل مكتب الممثل السامي دعم الجهود المبذولة من أجل تجميد تلك الأصول وتنسيق تدابير حظر السفر على الأفراد المعروفين بأنهم من أعضاء تلك الشبكات.

٢٩ - فاعتقال بقية الهاربين - وبخاصة ملاديتش وكراديتش - من شأنه أن يحسن كثيرا الحالة في البوسنة والهرسك. ذلك أن اعتقالهم ليس من شأنه أن يطوي هذه الصفحة لدى أسر الضحايا فحسب، بل وأن يسهم أيضا كثيرا في إزالة وصمة العار التي لحقت بجمهورية صربسكا، وتحسين العلاقات الإثنية في البلد. وسيكون بالتالي من المفيد لو أمكن للهيئات المختصة في الأمم المتحدة إيجاد طريقة لضمان وفاء صربيا بالالتزامات القانونية الواقعة عليها بموجب القانون الدولي والقانون المحلي على حد سواء لاعتقال هؤلاء الهاربين وطي هذا الفصل المؤسف من تاريخ البلقان.

٣٠ - ورغم أن مكتب الممثل السامي يواصل الضغط لإحراز تقدم في القضية المطروحة على دائرة حقوق الإنسان والمتصلة باختفاء العقيد أفدو باليتش في عام ١٩٩٥، لم تحقق سلطات جمهورية صربسكا أي تقدم في تحديد مكان وجود رفاته أو في تقديم قتلته إلى العدالة عملا بالأحكام الصادرة عن الدائرة. وقد كان هناك تقصير في تعاون صربيا على كشف مكان إقامة الجناة و/أو الشهود المفترضين. وسيواصل المكتب الضغط من أجل البت في قضية باليتش التي لا تزال قيد التحقيق الفعلي بالرغم من طول أمدها.

٣١ - وأسفرت جهودنا لتأمين تمويل للاستعانة بموظفين من أصحاب الخبرة لمساعدة مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك في التحقيق بشأن جرائم الحرب المتعلقة بسريرينيتشا عن استجابة قدمتها الجهات الدولية المانحة واتسمت بكرم استثنائي. وقد وجه نداء لتقديم أموال كافية تسمح بالاستعانة بأربعة محققين ومساعدين قانونيين. واقتراح ذلك بإنشاء المدعي العام في البوسنة والهرسك مكتباً ميدانياً في سريرينيتشا يجعلني واثقاً من أننا على وشك أن نشهد تقدماً في طمأنة ناجي سريرينيتشا على أن شواغلهم إزاء تحقيق العدالة وفي بعض الحالات إزاء أمنهم هي قيد المعالجة.

٣٢ - وسأواصل رصد جميع جوانب الأنشطة المتصلة بالمحكمة في البوسنة والهرسك بما يكفل إسهام جهودنا المشتركة في القبض على الهاربين الرئيسيين.

سادساً - إصلاح الاقتصاد

٣٣ - يمثل التضخم المتزايد أحد التطورات الاقتصادية الكبرى في البوسنة والهرسك التي حدثت خلال الفصل الرابع من عام ٢٠٠٧. إذ ارتفعت الأسعار بنسبة ٢,١ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر وبنسبة ١,١ في المائة في كل من تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر. وأدى هذا التصاعد الشهري الحاد في الأسعار إلى معدل تضخم سنوي قدره ٤,٩ في المائة في شهر كانون الأول/ديسمبر. وقد حدث هذا التضخم أساساً من جراء زيادة أسعار الأغذية وارتفاع تكاليف النقل، الذي يعكس ارتفاع أسعار المشتقات النفطية المستوردة. بيد أن هناك سبباً للاعتقاد بأن النظام النقدي القائم سيساعد، إلى جانب الآليات السليمة للسياسات الاقتصادية، في الحد من الاتجاهات التضخمية. ومع ذلك، لا يزال العجز في الحساب الجاري يعوق اقتصاد البوسنة والهرسك. فقد وصل العجز التجاري إلى ٢,١ بليون مارك قابل للتحويل في الربع الثالث من عام ٢٠٠٧، ليسجل ارتفاعاً نسبته ١٦,٢ في المائة بالمقارنة مع الفترة ذاتها في عام ٢٠٠٦. وازدادت الصادرات بنسبة ١٢,٦ في المائة والواردات بنسبة ١٥ في المائة بالمقارنة مع معدلها في عام ٢٠٠٦.

٣٤ - ومن المرجح أن يكون الوضع المالي للبوسنة والهرسك إيجابياً في عام ٢٠٠٨، حيث أنه من المتوقع أن تحقق الميزانية الحكومية العامة فائضاً بفضل النمو الشديد في الإيرادات وحالات التأخر في تنفيذ المشاريع، ولا سيما في الاتحاد وعلى مستوى الدولة. ومع أن الكيانين اعتمدا ميزانيتها لعام ٢٠٠٨ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لم تحصل الموافقة على ميزانية الدولة إلا في آذار/مارس ٢٠٠٨ - وذلك عقب نشوب خلافات سياسية شديدة فيما بين أحزاب الائتلاف بشأن حجم المبلغ الذي يمكن زيادته وأين ينبغي إنفاق أي

مبلغ زائد. وأكدت هذه المشاحنات السياسية من جديد الحاجة إلى تنسيق أفضل للشؤون المالية من خلال إنشاء المجلس الوطني للشؤون المالية.

٣٥ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، نظم مكتب الممثل السامي مؤتمراً اقتصادياً أسفر عن التزامات خطية من رؤساء الوزراء على مستوى الدولة والكيانين ومحافظة منطقة برتشكو للعمل بشأن إجراء إصلاحات هامة طالما اعتبرت أساسية لتنمية اقتصاد البلد وتعزيزه كمقصد جذاب محتمل للاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن إعادة فتحه باب النقاش بشأن المشاكل والاحتياجات الاقتصادية للبوسنة والهرسك. وتعهد رؤساء الوزراء والمحافظة، من خلال التوقيع على ما يدعى بمنهاج العمل، بمتابعة عدد من الإصلاحات ترمي إلى (١) تحسين التنسيق المالي والاستقرار؛ (٢) وإيجاد مناخ أفضل للأعمال التجارية؛ (٣) وتعزيز عمليات الإصلاح الأخرى بما يكفل التنمية المستدامة. وستستخدم هذه الوثيقة كأساس لمكتب الممثل السامي، وللمجتمع الدولي والأوساط التجارية أيضاً، لاستئناف المفاوضات بشأن مجموعة من الأولويات الثابتة للإصلاح الاقتصادي، التي يعد معظمها كذلك بنوداً دائمة في خطة تنفيذ المهمة وخطة عمل المكتب. كما سيوفر المنهاج الأساس لاستراتيجية البوسنة والهرسك للتنمية القطرية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وبالطبع، لم يتضح بعد ما إذا كانت خطة العمل ستساعد في تحقيق الإنجازات السياسية اللازمة لإفساح السبيل أمام القوانين المتعلقة بإعادة العمل بقوانين مجمدة بشأن مراقبة الأعمال المصرفية والالتزامات والمجلس الوطني للشؤون المالية.

٣٦ - وسجل بالفعل بعض التقدم. إذ اعتمد مجلس الوزراء في ١٤ شباط/فبراير قانوناً على مستوى الدولة بشأن المواد الصيدلانية والأجهزة الطبية. ويهدف هذا القانون إلى إنشاء سوق واحدة منظمة للمواد الصيدلانية. ويخضع الآن للإجراءات البرلمانية. وقد سن الاتحاد من جانبه قانوناً بشأن ضريبة الأرباح ينسجم مع نظيره لدى جمهورية صربسكا وسيمنع الازدواج الضريبي، كما سن قانوناً جديداً بشأن ضريبة الدخل سيبدأ سريانه اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي نهاية المطاف، وافق مجلس الوزراء مؤخراً على مشروع قانون بشأن المجلس الوطني للشؤون المالية وأحاله إلى البرلمان. ومن شأن هذه الهيئة أن تكفل، بمجرد إنشائها، التنسيق المالي السليم واستقرار الاقتصاد الكلي. كما يعد إنشاؤها هدفاً من الأهداف التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير باعتبارها ضرورة قبل تحول مكتب الممثل السامي. ولم يحرز بحلول نهاية آذار/مارس أي تقدم بشأن المعيار الآخر للاستدامة المالية الذي حدده مجلس تنفيذ السلام، وهو: الاتفاق على منهجية دائمة للمعاملات التي توزع بموجبها هيئة الضرائب غير المباشرة العائدات.

سابعاً - إصلاح الإدارة العامة

٣٧ - قدمت تقريراً في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ عن التطورات الإيجابية التي حدثت بشأن إصلاح الإدارة العامة، بما في ذلك تعيين منسق جديد لإصلاح الإدارة العامة على مستوى الدولة والتوقيع على مذكرة تفاهم بشأن صندوق إصلاح الإدارة العامة. وظل التقدم منذ ذلك الحين محدوداً ومتفاوتاً ومتعثراً بسبب الخلافات السياسية المستمرة. ولا يزال عدم إحراز تقدم بشأن مسائل أساسية كالإصلاح الدستوري يحدث تباطؤاً في إصلاحات ذات صلة مثل إصلاح الإدارة العامة، وذلك على غرار ما تحدثه المناقشات المتواصلة بين الشركاء المحليين والجهات الدولية المانحة بشأن دور الأشخاص المعيّنين تعييناً سياسياً في مناصب رفيعة في الخدمة المدنية والعلاقة بين عمليات إصلاح الإدارة العامة على صعيد الدولة على مستوى الكيانين.

٣٨ - ويتعاون مكنتي تعاوناً وثيقاً مع وفد المفوضية الأوروبية وسيواصل إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى السلطات المختصة حيثما أمكن لضمان إمكانية المضي في عملية إصلاح الإدارة العامة وعدم المساس بما أنجز حتى الآن.

ثامناً - إصلاح قطاع الدفاع

٣٩ - وقع كبار وزراء الدولة والكيانين في دوبوي، في ٢٧ آذار/مارس، وعقب مناقشات مطولة، على اتفاق بشأن التصرف النهائي في جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بالملكيات الدفاعية المنقولة التي سيستمر استخدامها في الأغراض الدفاعية. كما وقع وزير الدفاع على قائمة تصنف هذه الملكيات العسكرية المنقولة إلى فئات (كالذخائر والأسلحة والمواد المتفجرة)، وذلك من أجل التصرف فيها. وسيحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المدة الزمنية الإجمالية اللازمة/للتصرف في الملكيات التي لن تباع أو يتبرع بها ويقدر تكاليف هذه العملية.

٤٠ - ويبدو من غير المحتمل إيجاد حل لمسألة الملكيات الدفاعية غير المنقولة (الملكيات العقارية) قبل تسوية النزاع العام حول حيازة ممتلكات الدولة. وتعد هاتان المسألتان من ضمن الأهداف الأساسية التي يجب تحقيقها قبل أن يتحول مكتب الممثل السامي إلى مكتب للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

٤١ - غير أن اتفاق الملكيات الدفاعية المنقولة كان كافياً لتخطي البوسنة والهرسك بمركز "الحوار المكثف" في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) المعقود في بوخارست في أوائل شهر نيسان/أبريل. ويفضي الحوار المكثف إلى تعزيز الاتصالات بين البوسنة

والهرسك والناثو والدول الأعضاء في الناثو لتهيئة البلد لخطة عمل بشأن العضوية تفضي إلى انضمامه في نهاية المطاف.

تاسعاً - إصلاح جهاز الاستخبارات

٤٢ - احتفظت الوكالة الدولية للأمن والاستخبارات بتلاحمها المتعدد الإثنيات على الرغم من الاضطرابات السياسية في البوسنة والهرسك والمنطقة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصلت العمليات دون انقطاع في مجالات الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب وجرائم الحرب. كما تواصل ازدياد نطاق وعمق تعاون الوكالة مع الشركاء العالميين والإقليميين. وقد أحرزت اللجنة المسؤولة عن الرقابة البرلمانية على الوكالة تقدماً هاماً، حيث بدأت إجراء عمليات تفتيش معلنة وغير معلنة. وكان من المقرر أن ينجز أحد الأفرقة البرلمانية العاملة الذي أنشئ لاستعراض القانون المتعلق بوكالة الأمن والاستخبارات تقريره في وقت قريب.

عاشراً - بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

٤٣ - واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك توفير قوة عسكرية يعتد بها ويبلغ قوامها نحو ٢ ٥٠٠ فرد واحتفظت بالقدرة على جلب قوات احتياطية خارجية. وتتخذ البعثة موقفاً لها في سرايفو ولكن لديها أفرقة للاتصال والمراقبة في جميع أرجاء البلد. وينبغي الإشارة إلى أن وجود البعثة في الواقع يبعث على الطمأنينة الحاسمة التي لا يزال الكثير يعتقد بضرورتها. وبالنظر إلى المناخ السياسي الراهن، أرحب بأن تحتفظ البعثة بالقدرة على نشر قوات في جميع أرجاء البوسنة والهرسك خلال مهلة قصيرة.

حادي عشر - عودة اللاجئين والمشردين

٤٤ - أتمت وزارة شؤون اللاجئين وحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك مشاوراتها بشأن تنقيح الاستراتيجية الحالية لتنفيذ المرفق السابع لاتفاق دايتون للسلام، وهو المرفق الذي يكفل للاجئين والمشردين حق العودة إلى الوطن.

٤٥ - وحسب آخر الأرقام الواردة من الوزارة، لا يزال هناك ١٣٠ ٠٠٠ مشردين في البوسنة والهرسك يأملون في العودة إلى منازلهم في فترة ما قبل الحرب. لكن هذا لا يعني أن جميع هؤلاء الأشخاص سيتمكنون بالفعل من العودة، ويعود ذلك على الأرجح إلى وجود عدة أسباب موضوعية تستثني هذا الخيار بالنسبة للعديد من الأشخاص، منها عدم توفر فرص للعمل ونقص الأموال اللازمة لإعادة البناء ووجود صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية في أماكن إقامتهم السابقة.

٤٦ - ومع أن مشروع الاستراتيجية الحالي الذي سينجز ويعتمد في مرحلة لاحقة من هذا العام لا يزال يركز على تيسير عودة الأشخاص إلى منازلهم الأصلية، فإنه يركز أيضاً على ضرورة دعم الأشخاص الذين عادوا بالفعل وتوجيه الاهتمام أكثر مما مضى إلى الفئات الضعيفة غير القادرة على الاستفادة من أية مشاريع للمساعدة على العودة. وغالباً ما يواصل هؤلاء الأشخاص غير القادرين على العودة العيش في ظل ظروف قاسية في مراكز جماعية. وسيكون من أولويات هذه الاستراتيجية تمكين هؤلاء من العيش في ظروف كريمة وطويلة الأمد. ويشارك مكثبي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الأطراف الدولية والمحلية ذات المصلحة مشاركة فعالة في وضع الاستراتيجية الجديدة.

ثاني عشر - موستار

٤٧ - اعتمد مجلس مدينة موستار ميزانيته لعام ٢٠٠٨ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وهي المرة الأولى التي أقرت فيها الميزانية في موعدها منذ نشوء الاتحاد في عام ٢٠٠٤. وقد كان وضع الميزانيات في السنوات السابقة يتأخر حتى حزيران/يونيه، نظراً لنشوب نزاعات سياسية تعيق هذه العملية. وكان تدخل مكتب الممثل السامي ضرورياً في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. واعتماد ميزانية هذا العام في حينها لا يعبر عن نضج الأطراف السياسية في موستار فحسب، وإنما يعبر أيضاً عن نجاح عملية التوحيد في التغلب على خصومات كثيرة طال أمدها. كما أحرزت المدينة تقدماً في إنشاء شركة موحدة للمرافق العامة وفي التأهل أخيراً للمشاركة في برنامج البنك الدولي لإدارة النفايات.

٤٨ - وبالرغم من إحراز هذا التقدم، تشير جميع الدلائل إلى حملة انتخابية يشوبها الانقسام قبل الانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر وهي فقط ثاني انتخابات محلية تنظم منذ التوحيد. وستتوقف اعتباراً من شهر حزيران/يونيه جميع الأعمال البلدية العادية، بما فيها البنود المتعلقة المدرجة في خطة التوحيد. وربما يحول ذلك دون اعتماد نظام موستار الأساسي هذا العام، وهو هدف رئيسي في عملية التوحيد.

٤٩ - والدعوات المتكررة الصادرة عن الأحزاب الكرواتية، في إطار الحملة الانتخابية الأولية، لإعادة التنظيم الدستوري للبوسنة والهرسك وفق الأسلوب الفيدرالي (والإثني الصريح)، والتي بدأت مع المؤتمر الذي عقده في تشرين الثاني/نوفمبر الاتحاد الديمقراطي الكرواتي لعام ١٩٩٠ قد أثارت شواغل في أوساط البوشناق في موستار مفادها أن الكروات يهدفون إما إلى إعادة تقسيم المدينة وإما إلى الادعاء بأنها لهم.

٥٠ - وعلى مستوى كانتون الهرسك - نيريتفا، الذي يقع في موستار، لم يجر وضع أي ميزانية للعام الحالي بحلول نهاية شهر آذار/مارس. كما لم يعين بعد مرور ١٨ شهراً

أي شخص محل مفوض الشرطة. ويسعى السياسيون البوشناق والكروات إلى ضمان هذا المنصب الهام لشخص ينتمي إليهم.

ثالث عشر - مقاطعة بريتشكو

٥١ - ظلت الأوضاع السياسية في مقاطعة بريتشكو مستقرة نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أنه لا بد من أن تتأثر المقاطعة بالحالة السياسية المضطربة السائدة في البلد برتمته. وقد ساهم النظام الأساسي للمقاطعة، بصيغته المعدلة في شباط/فبراير ٢٠٠٧، في توطئة اشتغال المؤسسات الحكومية وأفضى إلى الارتقاء بمستوى أداء الحكومة واتساع نطاق مسؤوليتها. بيد أن التنسيق بين الحكومة وتحالف الأكثرية في مجلس المقاطعة لا يزال غير مرضٍ ولم يطرأ عليه أي تحسن على ضوء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر. والاقتصاد سليم ومازال يجتذب الأعمال التجارية الخاصة، بما فيها الاستثمارات من خارج المقاطعة والبلد على السواء.

٥٢ - وتواصلت الجهود الحثيثة من أجل ضمان أن تتمكن المقاطعة من "العمل بفعالية وبصورة دائمة على ما يبدو" عقب نهاية الإشراف. ومن أجل إتاحة خدمات مرافق رفيعة الجودة وفعالة ومأمونة لأماكن الإقامة والأعمال في مقاطعة بريتشكو، أنجزت الحكومة نقل خدمات الكهرباء والإمداد بالمياه وصرف مياه الفضلات، من الإدارات الحكومية إلى شركة جديدة للمرافق العامة. وباشرت الشركة العمل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقام مكتب المشرف برصد وتوجيه عملية التحويل عن كثب. وقد عملت شركة المرافق العامة بكفاءة وشفافية أثناء الأشهر الثلاثة الأولى.

٥٣ - وفي ٧ آذار/مارس، افتتح محطة طرفية جمركية جديدة في ميناء برتشكو. وهي تتفق مع المعايير الأوروبية وتمثل استثماراً يناهز ٣ ملايين مارك قابلة للتداول. وهي توفر مرافق حديثة داخل منطقة الميناء تتسم بأهمية كبيرة فيما يتصل بعمليات الجمارك المتعلقة بالأعمال التجارية، سواء داخل المقاطعة أم في المنطقة بأكملها.

٥٤ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قامت جمعية مقاطعة برتشكو، لأول مرة خلال أربع سنوات، باعتماد ميزانية للسنة التالية في إطار الحدود الزمنية الواردة في النظام الأساسي. وتتصف ميزانية عام ٢٠٠٨ بالتوازن، وهي ممولة من العائدات التي تم تحصيلها في نطاق مخصصات المقاطعة من إدارة الضرائب غير المباشرة. وتتضمن هذه الميزانية لأول مرة كذلك اعتماداً للتنمية الرأسمالية لفترة ثلاث سنوات.

٥٥ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أصدر المشرف أمرا لتكملة عملية التوفيق بين تشريعات المقاطعة والنظام الأساسي المعدل. واستتبع ذلك سنّ مجموعة نهائية تشمل ٣١ تعديلا بالإضافة إلى القوانين والتعديلات التي أصدرها في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والتي يناهز عددها ٧٠.

٥٦ - ومن أهم إنجازات المقاطعة خلال هذه الفترة، قيام الجمعية في ٢٧ آذار/مارس باعتماد القانون المتصل بالتعليم الابتدائي والثانوي. وتضم مقاطعة برتشكو النظام التعليمي الوحيد في البوسنة والهرسك الذي يتميز بالتعدد الإثني منذ إصدار المشرف لأول قانون للتعليم في عام ٢٠٠١، مما يفي بالتالي بأحد متطلبات القرار النهائي. وبعد سبع سنوات من النفاذ، يلاحظ أن القانون ذا الصلة يتطلب تحديثا وتنسيقا وفق برنامج الشراكة الأوروبية، وهذا سيستدعي ترشيد شبكة المدارس بحلول عام ٢٠٠٩، وتعزيز معايير التعليم الخاصة بالمدرسين بحلول عام ٢٠١٥. وكان وضع واعتماد القانون الجديد من الأمور الصعبة التي استغرقت وقتا طويلا، ولكن قيام مجموعة كبيرة من الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة بالتصويت لصالح هذا القانون يشهد على قبول نظام تعليمي متكامل في مقاطعة كثير ما تعد بحق نموذجا لبقية مقاطعات البوسنة والهرسك.

٥٧ - وقد سجلت مقاطعة برتشكو منجزات تشريعية أخرى عديدة في هذه الفترة، تشمل أول قانون حديث للضرائب العقارية بالبوسنة والهرسك. وقد ظهر مفهوم جديد يتعلق بملكية الأرض، وسوف ينظر فيه، في حين أنه قد اعتمد، دون مشقة، قانون جديد يتصل بمسؤولي الشرطة، وهو قانون يساند إصلاح جهاز الشرطة على نحو منتظم في أنحاء البوسنة والهرسك كافة. وفي سياق ملء ثغرة قانونية قد تنسم بالخطورة، قام المشرف أيضا بتوفير تنظيم لقطاع التأمين في المقاطعة. كما أنه اضطلع بحل مشكلة متأججة تخص نقل الأراضي للأشخاص المشردين في مستوطنة إليتشكا.

٥٨ - وفي ١٥ شباط/فبراير فصل المشرف اثنين من رجال الشرطة من عملهما، وذلك بشرطة مقاطعة برتشكو. ولقد تصرف المشرف على هذا النحو بعد تلقي عدد كبير من التقارير المدعمة بالأدلة التي تشير إلى سوء سلوكهما الرسمي، وانتهاكهما الجسيمة لواجباتهما، وتصرفهما على نحو غير مهني، ونقص أدائهما، فضلا عن أفعال أخرى من شأنها أن تقوض فعالية خدمات الشرطة. ولقد اضطر المشرف إلى التدخل عندما أصبح من الواضح أن حالتي الفصل من العمل، اللتين أمر بهما مجلسان تأديبيان من مجالس الشرطة لا يمكن تنفيذهما بسرعة كافية من شأنهما أن تجنب شرطة المقاطعة مزيدا من الضرر.

٥٩ - ووفقا للهدف المحدد لبرتشكو على يد المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، شرع المشرف في مناقشات تمهيدية مع القادة السياسيين بشأن إدخال إضافات جديدة على دستور البوسنة والهرسك، ووضع قانون رسمي من شأنه أن ينظم العلاقات بين المقاطعة والدولة والكيانين طبقا لقرارات محكمة التحكيم. وأثناء كتابة هذه السطور، كانت المناقشات جارية، ولكنها ما زالت تخضع للحالة السياسية الأوسع نطاقا في البوسنة والهرسك.

رابع عشر - البوسنة والهرسك والمنطقة

٦٠ - تتسم البوسنة والهرسك، على نحو فريد، بالضعف إزاء الاضطرابات السياسية في المنطقة. والأمر لا يقتصر على تأثير السياسات المحلية التي تنتهجها كرواتيا والجبل الأسود وصربيا على البوسنة والهرسك أحيانا، ولكن الصرب والكروات والبوشناق بهذا البلد كثيرا ما يشاركون الأشخاص الحاملين لنفس جنسيتهم عبر الحدود أو أهدافهم ومنجزاتهم وصراعاتهم وهزائمهم.

٦١ - ولم تزل قضية مستقبل كوسوفو السياسي تظهر بشكل بارز في الخطاب السياسي بالبلد خلال هذه الفترة. وقد أفضى فشل عملية الهيئة الثلاثية في شهر كانون الأول/ديسمبر، فضلا عن العد التنازلي للقيام من طرف واحد بإعلان الاستقلال، إلى زيادة حدة الكلام ومشاعر القلق لدى الصرب بالبوسنة والهرسك، ممن يشاطرون صرب كوسوفو عموما في العقيدة والثقافة والقومية، وإن كان ذلك بدرجة أقل مما يحدث في صربيا ذاتها. وقد شارك رئيس وزراء جمهورية صربسكا في كثير من مظاهرات التضامن مع صربيا بشأن كوسوفو، وإن كان قد درج على القول بأن مصير كوسوفو ليس من الجائز أو الضروري له أن يؤثر على البوسنة والهرسك أو أن يسبب اضطرابات بها. ومع هذا، وكما سبق القول، فإن حربه وبرلمانه قد حاولا أن يتذرعا بـ "سابقة" كوسوفو المزعومة، وقد عمد رئيس الوزراء إلى الاحتفاظ بالأمن العام ولم يؤيد تلك المظاهرات الأكثر تطرفا التي أعربت عن غضب الصرب بشأن احتمال إعلان كوسوفو للاستقلال والاعتراف بها من قبل كثير من البلدان. وكانت المظاهرات العامة ضد استقلال كوسوفو في جمهورية صربسكا ضيقة النطاق نسبيا، كما أن شرطة هذا البلد قد قامت باحتواء المشايخين من الشباب، وذلك على نحو يسير إلى حد ما، على الرغم من إلحاق أضرار بسيطة ببعض المكاتب الدبلوماسية في بانيا لوكا.

٦٢ - أما ما مني به مواطنو البوسنة والهرسك من غير الصرب، بالفعل، فهو تلك المحاولات التي بذلها الاتحاد الأوروبي لإرضاء صربيا إزاء "فقدانها" الوشيك لكوسوفو، مما تضمن عروضه بإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب و/أو معاهدة سياسية لدى اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الصربية في شهر كانون الثاني/يناير وإعلان كوسوفو لاستقلالها في شهر

شباط/فبراير. وقد كثرت الاتهامات بازدواجية المعايير من قبل بروكسل، وخاصة في ضوء ما مرت به البوسنة والهرسك من صعوبات في سعيها إلى الوفاء بشروط الاتحاد الأوروبي بشأن إصلاح جهاز الشرطة.

٦٣ - ولا تزال قضايا البوسنة والهرسك المتعلقة برسم الحدود مع كرواتيا وصربيا، وهي قضايا مثيرة للانتقادات، دون حل، ونفس الوضع ينطبق أيضا على خطة كرواتيا الرامية إلى بناء جسر بين برها الرئيسي وشبه جزيرة بليساك، وهو جسر من شأنه أن يعبر ذلك الشريط الضيق الممتد على ساحل البحر الأدرياتيكي والتابع للبوسنة والهرسك. وثمة احتمال في هذه الحالة لإمكانية تعوق وصول البوسنة والهرسك للبحر المفتوح. وما زالت هناك كذلك أوجه للنقص فيما يتصل بالتعاون القضائي بين صربيا وكرواتيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك، وخاصة بشأن مقاضاة جرائم الحرب. ومع هذا، وكما سبق القول، تتمثل الشكوى الرئيسية للبوسنة والهرسك في أن صربيا لم تقم بشيء يذكر فيما يتعلق بتنفيذ الحكم الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٧ عن محكمة العدل الدولية بشأن مجرمي الحرب الذين كانوا موضع اتهام.

خامس عشر - بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

٦٤ - بناء على دعوة من قبل رئاسة البوسنة والهرسك، قرر المجلس الأوروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ تمديد ولاية بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي لفترة سنتين آخرين. وهي ستستمر الآن حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وولاية البعثة باقية على حالها دون تغيير تقريبا، ونفس الوضع ينطبق على حجمها. ولقد أيدت بقوة هذا التمديد، وذلك من منطلق عملي على نحو وثيق مع البعثة. وعلى الرغم من التعديل السابق للتسلسل القيادي للبعثة، الذي اضطلع به لإبراز تلك القدرة المدنية الجديدة المعنية بالتخطيط والتصرف على صعيد بروكسل (الأمانة العامة للمجلس)، فإنني مستمر في توفير التوجيه السياسي للبعثة.

٦٥ - وعلى النحو المتنبأ به في ولاية البعثة التي أعيد تأكيدها، يلاحظ أن الأولويات الاستراتيجية لتلك البعثة ما زالت متمثلة في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وتحقيق إصلاح جهاز الشرطة، وتحسين مساءلتها. وفيما يتصل بأولى هذه المهام، كان للبعثة الصدارة في تنسيق الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الجهود الدولية، كما أنها قد قامت بصفة خاصة بكفالة تركيز اهتمام الاتحاد الأوروبي بقضايا الجرائم الكبرى بكافة أنحاء البوسنة والهرسك من خلال مجلس التنسيق التابع للاتحاد. واضطلعت البعثة، من خلال وحدتها المعنية بالعدالة الجنائية وفي إطار تنسيق وثيق مع مكتي، بتشجيع تحسين العلاقات بين الشرطة والمدعين العامين، وذلك فضلا عن استضافتها للمؤتمر الثالث للشرطة الوطنية والمدعين العامين.

٦٦ - وقامت البعثة أيضا برصد مساءلة الشرطة ودعم تطوير أفضل الممارسات. وعلى سبيل المثال، أفضت مظاهرات الاحتجاج بجمهورية صربسكا في شهر شباط/فبراير ضد إعلان كوسوفو لاستقلالها إلى إعطاء البعثة فرصة لتقييم تناول الشرطة للأحداث العامة ذات الحساسية البالغة. (وكان التقييم في هذه الحالة إيجابيا). وساندت البعثة كذلك عملية تعزيز وكالات إنفاذ القانون الحكومية (شرطة الحدود ووكالة الدولة للتحقيق والحماية)، لا سيما من خلال الاشتراك في موقع واحد. وقد استمرت البعثة في دعم الجهود المبذولة للتوسط من أجل إبرام اتفاق سياسي بشأن إصلاح الشرطة، كما أنها قامت بعد ذلك، هي والزملاء بمكتب الممثل السامي، بالعمل بصفة مراقب فيما يتصل بالفريق العامل المكلف بصياغة قوانين الشرطة الجديدة. وعلى أساس من المبادئ التوجيهية التشغيلية العامة، واصلت البعثة تعاونها مع البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي.

سادس عشر - عدم منح شهادات الأهلية لضباط الشرطة

٦٧ - في أعقاب الرسالة المؤرخة نيسان/أبريل ٢٠٠٧ والموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة بشأن ضباط الشرطة السابقين الذين لم يمنحوا شهادات الأهلية من قبل قوة الشرطة الدولية للأمم المتحدة، قام مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، بوضع تعديلات نموذجية لمساعدة كافة الولايات في توفيق تشريعاتها مع الشروط الواردة في رسالة رئيس المجلس.

٦٨ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، كانت ثماني كاتنونات اتحادية، من بين الكاتنونات العشر، قد اضطلعت، هي ومقاطعة برتشكو، بتعديل تشريعاتها كي تمتثل للشروط التي حددها رئيس مجلس الأمن. وقد عمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك، هو والحكومة الاتحادية، إلى اعتماد التعديلات اللازمة مع تقديمها إلى برلمان كل منهما. أما الكاتنونات ١ و ١٠ وجمهورية صربسكا فإنها لم تشرع بعد في اعتماد التشريعات اللازمة.

سابع عشر - تطوير وسائط الإعلام

٦٩ - على الرغم من المكانة المرموقة التي تشاغلها البوسنة والهرسك في التصنيفات المتعلقة بحرية وسائط الإعلام، فقد حدثت مناقشات كثيرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بشأن "القوائم السوداء" المزعومة للأشخاص الذين ينتقدون حكومة جمهورية صربسكا، والذين لا يسمح لهم بإبداء آرائهم في الراديو والتلفزيون أو بالكتابة في الصحف. وفي إطار الاتحاد، ركزت مشاعر القلق، في نفس الوقت، على التطرف الحزبي والاستهتار الذي تقع فيه أحيانا

بعض الصحف وبرامج الأخبار التلفزيونية. وكلا التظلمان يعكسان ذلك التجزؤ الذي تنسم به الساحة الإعلامية والمجالات الوطنية والسياسية. ويميل أهالي البوسنة والمهرسك والكروات والصرب إلى مشاهدة الوسائط الإعلامية "الخاصة بهم" والإصغاء إليها وقراءتها مع استبعاد بقية الوسائط. وقد تعذر على هيئة الإذاعة العامة الحكومية أن تحصل على جمهور لها وخاصة في جمهورية صربسكا. ويشعر الكروات بأنهم محرومون من المزايا، بصفة خاصة، إزاء ما يرونه من تصدر أهالي البوشناق للإذاعة العامة بالاتحاد وسيطرة الصرب على ما يماثل ذلك في جمهورية صربسكا. وهم يقولون إنه ينبغي لهم بدورهم أن يحصلوا على خدمة تلفزيونية عامة على صعيد الدولة مع قيامها بالث بالغة الكرواتية دون غيرها.

٧٠ - ويفسر هذا سبب الفشل في إصلاح هيئة الإذاعة العامة، فهناك عنصر مفقود يتمثل في عدم سن التشريعات الواجبة في الاتحاد. وقد أثار البرلمان الكروات مرتين مسألة "المصلحة القومية الحيوية" التي تقتضي وقف إصدار القانون بصيغته المعتمدة من جانب البرلمان الاتحادي. وقد أرسلت آخر اعتراضات هؤلاء البرلمانين الآن إلى المحكمة الدستورية الاتحادية للفصل فيها.

٧١ - وتشكل كفالة استقلال وكالة تنظيم الاتصالات شرطاً آخر من شروط الشراكة الأوروبية. ومن المؤسف أن تعيين مدير جديد للوكالة قد أصبح رهينة للعبة عرقية - سياسية. وعلى الرغم من سعي مجلس الوكالة مراراً إلى إعادة تعيين المدير الحالي (وهو من البوشناق) لفترة ولاية جديدة، فإن مجلس الوزراء قد رفض ذلك، وطالب بإعادة إجراء عملية التعيين. ويرجع هذا الرفض إلى اتفاق سبق إبرامه بين زعماء أحزاب التآلف الستة في شهر كانون الأول/ديسمبر، حيث يقضي هذا الاتفاق بجعل إدارة الوكالة في يد كرواتي.

ثامن عشر - الممثل الخاص

٧٢ - تمشياً مع الولاية المنوطة بي بصفتي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والمهرسك (الإجراء المشترك للمجلس 2007/427/CFSP)، واصلت العمل على تعزيز الأولويات، التي عدتها وثيقة الشراكة الأوروبية لعام ٢٠٠٦، وعلى تنفيذ اتفاقات دايتون. وواصلت العمل أيضاً، بصفتي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، على تنسيق وجود الاتحاد الأوروبي في البوسنة والمهرسك وكفالة تماسكه، وبخاصة فيما يتعلق ببعثة الشرطة والبعثة العسكرية التابعتين للاتحاد الأوروبي.

٧٣ - ووفقاً لاستراتيجية توسيع الاتحاد الأوروبي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، التي تنادي بتحسين الاتصالات من جانب الاتحاد، قمت مؤخراً بشن حملة تتعلق بالاندماج في الاتحاد، بالتنسيق مع وفد المفوضية الأوروبية والبعثات المضطلع بها في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وذلك على أرض الواقع. ويتمثل الهدف المنشود في تشكيل مجموعة كبيرة من مواطني البلد مع تمكينهم بالتحدث لصالح الاندماج في الاتحاد الأوروبي والقيام تدريجياً ببذل ضغط متزايد على المؤسسات السياسية الوطنية حتى تفي بالتزاماتها من أجل الاندماج في الاتحاد. ولقد فتحت باباً للحوار مع الجمهور من خلال حضور المناقشات التي لا تزال تجري بأحاء البلد كافة. وبالإضافة إلى ذلك، قمت مؤخراً بإعداد صفحة حوارية على الشبكة العالمية (www.reci.ba) للرد على أسئلة المواطنين وتيسير إجراء مناقشة عامة بشأن الدخول في الاتحاد. ولقد حظي هذا الموقع، في الشهر الأول من إنشائه، بما يقرب من ١٨ ٠٠٠ زيارة و ١ ٣٠٠ تعليق.

تاسع عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

٧٤ - على النحو الوارد أعلاه، قرر المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، في اجتماعه المعقود في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير، أن يبقى على مكتب الممثل السامي وأن يواصل المكتب الاضطلاع بولايته بموجب اتفاق وايتون للسلام إلى حين قيام السلطات المحلية بتنفيذ خمسة أهداف محدّدة والوفاء بشرطين عامين (انظر المرفق). وسوف يفضي الانتقال إلى خريطة للطريق، تستند إلى الأهداف وتتجه نحو إغلاق مكتب الممثل السامي، إلى التعجيل بعملية الإصلاح، وترسيخ الملكية المحلية، وتقليل الغموض الذي يكتنف المستقبل. وبوسع مكتب الممثل السامي أن ينهي عمله بل سينهي عمله بمجرد الوفاء بهذه المعايير المرجعية والشرطين.

عشرون - الجدول الزمني لتقديم التقارير

٧٥ - تنفيذاً لمقترحات سلفي بشأن تقديم تقارير دورية من أجل إحالتها إلى مجلس الأمن، وفقاً لما طلبه المجلس في قراره ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقريره الدوري الأول. وإذا طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء المجلس مده بمعلومات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعي سروري تقديم المعلومات المستكملة الإضافية خطياً.

بيان المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨

عقد المديرون السياسيون للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام اجتماعاً بروتوكسلاً في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وكان ثمة حضور من جانب رئاسة البوسنة والهرسك ورئيس مجلس الوزراء علاوة على بعض القياديين في الائتلاف الحاكم في أجزاء من هذا الاجتماع.

ولاحظ المجلس التوجيهي أن البوسنة والهرسك قد أحرزت تقدماً، منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر، فيما يتصل باتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وقال المجلس أنه يرحب بالقيام في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بالتوقيع بالأحرف الأولى على هذا الاتفاق. وتوقيع الاتفاق يُعد في متناول اليد في نهاية الأمر بمجرد الوفاء بالشروط الضرورية.

ومع هذا، فإنه لا تزال توجد في البوسنة والهرسك مشاكل أساسية كبيرة، وهي قد أفضت إلى الأزمات الأخيرة. وما فتئت هناك محاولات للقيام تدريجياً بإضعاف المؤسسات ومشروعية الدولة. ولقد وقعت توترات متجددة بين الأطراف السياسية الفاعلة بشأن الإصلاح الدستوري بالبلد إلى جانب دور الدولة وصلاحياتها. وتدهور في أواخر عام ٢٠٠٧ التعاون المحدود فيما بين الجهات الفاعلة في البوسنة والهرسك، وقد وقعت أيضاً تحديات غير مقبولة لاتفاق دايتون للسلام.

ويعرب المجلس التوجيهي عن بالغ قلقه إزاء الدعوات الرسمية إلى الانفصال. ويؤكد المجلس أن اتفاق دايتون للسلام يقضي بأنه لا يحق لأي كيان أن ينفصل عن البوسنة والهرسك.

وكما سبق القول، يشعر المجلس التوجيهي بالقلق أيضاً إزاء تلك البيانات التي تبث الشكوك في وجود الكيانين.

ويشدّد المجلس التوجيهي مرة أخرى على أن البوسنة والهرسك دولة ذات سيادة تحظى بالاعتراف، وأن سلامتها الإقليمية مكفولة بموجب اتفاق دايتون للسلام. ويشير المجلس التوجيهي إلى أن دستور البوسنة والهرسك يسلم بأنها تتألف من كيانين وأن البوشناق والكروات والعرب هم الشعوب المكوّنة لهما. ولا يزال المجلس التوجيهي ملتزماً تماماً باتفاق دايتون للسلام.

ويكرر المجلس التوجيهي القول بأنه يجب على رجال السياسة بالبوسنة والهرسك أن يكفوا عن ممارسة التهديد بالاضطلاع من جانب واحد بإحداث تغييرات في الهيكل الدستوري بالبلد. وعلى الأطراف كافة أن تمتثل بصورة كاملة لاتفاق دايتون للسلام. ويشدد المجلس التوجيهي على أن المجتمع الدولي يحتفظ بالوسائل الضرورية للتصدي للاتجاهات المدمرة، وأنه لن يسمح بأية محاولات لتعويض اتفاق دايتون للسلام، سواءً من داخل البلد أو من خارجه. وجميع الجهات الموقعة والأطراف ملزمة بموجب المرفق ١٠ من اتفاق دايتون للسلام بالتعاون على نحو كامل مع الممثل السامي وموظفيه. وقرارات الممثل السامي جديرة بالمراعاة التامة والتنفيذ السريع.

وبشأن إصلاح جهاز الشرطة، يشجع المجلس التوجيهي الجهات الفاعلة بالبوسنة والهرسك على المضي في المناقشة بالجمعية البرلمانية ووضع تشريعات لإصلاح جهاز الشرطة تتسم بالاتفاق مع إعلان موستار وخطة العمل اللاحقة له، فضلاً عن تمشي هذه التشريعات مع متطلبات الاتحاد الأوروبي، وذلك على سبيل السرعة.

ويشجع المجلس التوجيهي مجلس وزراء البوسنة والهرسك على مواصلة العمل بحزم فيما يتصل ببرنامج الإصلاح، فضلاً عن وضع خطة للعمل من منطلق الاستجابة للشراكة الأوروبية.

ويرحب المجلس التوجيهي بوضع برنامج للعمل وبالتقدم نحو تحقيق بعض من أهدافه، بما في ذلك التنسيق المالي. ومع هذا، فإن ثمة حاجة للاضطلاع بالمزيد.

ويلاحظ المجلس التوجيهي أن قادة الأحزاب السياسية كانوا قد اضطلعوا بمناقشات أولية بشأن الإصلاح الدستوري، وأن هذه المسألة واردة أيضاً في إعلان موستار وفي خطة العمل كذلك. ويؤكد المجلس من جديد ما يراه من أن الإصلاح الدستوري سيكون ضرورياً من أجل هئية البوسنة والهرسك للوفاء بمتطلبات الدولة الأوروبية الحديثة.

ويشدد المجلس التوجيهي على أهمية حرية التعبير، مما يتضمن توفير وسائل إعلامية حرة ومستقلة، وهو يلاحظ أن اتفاق دايتون للسلام يلزم البوسنة والهرسك وكيانها أيضاً بكفالة أعلى مستويات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي تحظى باعتراف دولي. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بزيارة ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية الإعلام للبوسنة والهرسك.

وقد قام المجلس التوجيهي، وفقاً للقرار الذي اتخذته في اجتماعه المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، باستعراض الحالة. وأيد المجلس التوصيات التالية للممثل السامي بشأن مستقبل مكتبه.

وبعد تقييم التطورات الحادثة في البوسنة والهرسك خلال الشهور الأخيرة، أكد المجلس التوجيهي أن الانتقال والملكية ما زالاً بمثابة الهدف المنشود. والأمر يتعلق بالجهات الفاعلة في البوسنة والهرسك، بالدرجة الأولى، فيما يتعلق بتهيئة الأحوال المفضية إلى الانتقال، مما ينبغي أن يتم في أقصر وقت ممكن. والمجلس التنفيذي والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً مستعدان لمساندة الجهات الفاعلة في البوسنة والهرسك فيما يتصل بتهيئة الظروف الضرورية.

ووجود البوسنة والهرسك باعتبارها "دولة مستقلة وقادرة على البقاء وماضية في طريقها نحو التكامل الأوروبي" ما زال بمثابة الهدف الطويل الأجل للمجلس التوجيهي، كما أن بلوغ هذا الهدف ما برح بشكل غاية لأعمال مكتب الممثل السامي.

وتتضمن خطة عمل مكتب الممثل السامي، التي اعتمدها المجلس التوجيهي في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، عدداً من الأهداف القائمة منذ وقت طويل، وهي أهداف يعتبرها المجلس ضرورية بالنسبة لإنشاء تلك الدولة المسالمة والقادرة على البقاء. ولهذا السبب، قرر المجلس أن أكثر الأهداف أهمية من بين الأهداف الواردة في خطة عمل المكتب تعتبر غايات بحاجة إلى التحقيق على يد سلطات البوسنة والهرسك قبل الانتقال. وهذه الأهداف تتسم بالرسوخ، وهي تحظى بموافقة المجلس التوجيهي، كما سبق لسلطات البوسنة والهرسك أن سلمت بها بوصفها من الالتزامات.

والأهداف التي سيتعين على تلك السلطات أن تفي بها قبل الانتقال تتمثل فيما يلي:

- القيام بصورة مقبولة ومستدامة بحل قضية تقسيم الممتلكات بين الدولة وسائر مستويات الحكومة
- تسوية مسألة ممتلكات الدفاع بشكل مرضٍ ودائم
- إكمال القرار النهائي في برتشكو
- الاستدامة المالية (ويجري التشجيع عليها من خلال إبرام اتفاق بشأن وضع منهجية دائمة للمعاملات الخاصة بسلطة الضرائب غير المباشرة وتشكيل المجلس الوطني للشؤون المالية)
- ترسيخ سيادة القانون (مما يتضح عن طريق صوغ استراتيجية وطنية تتعلق بجرائم الحرب واعتماد قانون بشأن الأجانب واللجوء واعتماد استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع العدالة)

وبالإضافة إلى الأهداف المدرجة أعلاه، يوافق المجلس التوجيهي على أنه يجب الوفاء بشرطين اثنين قبل مرحلة الانتقال، وهما توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب والاضطلاع بتقييم إيجابي للحالة السائدة في البوسنة والهرسك على يد المجلس التوجيهي على أساس الامتثال الكامل لاتفاق دايتون للسلام.

ولا يشكل توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب جزءاً من خطة عمل المكتب. ومع ذلك، فإن هذا التوقيع يمثل شرطاً هاماً من شروط الانتقال، وهو شرط ضروري لإبراز تقدم البوسنة والهرسك نحو عضوية الاتحاد الأوروبي.

وقد سبق للمجلس التوجيهي أن حدد الحالة القائمة في البوسنة والهرسك باعتبارها تشكل معياراً لاتخاذ قرار بشأن إغلاق مكتب الممثل السامي والاضطلاع بالانتقال. ولا تزال هناك أهمية كبيرة لقيام الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك بالامتثال التام لاتفاق دايتون للسلام مع تجنب إتيان أي كلام أو فعل قد يهدد أو ينتهك ذكر الاتفاق.

وسوف ييسر الانتقال إنجاز الأهداف السالفة الذكر والوفاء بالشروط. ويحث المجلس التوجيهي سلطات البوسنة والهرسك على بلوغ هذه الأهداف والمساهمة في تحقيق تلك الشروط بأسرع ما يمكن. والممثل السامي مستعد لتوفير المشورة لمؤسسات البوسنة والهرسك والعمل معها أيضاً في هذا الصدد.

ويشدد المجلس التوجيهي على أنه يؤيد كل التأيد الممثل السامي فيما يتصل بإنجاز هذه الأهداف، وذلك بطريقة تتفق مع الهدف الشامل المتمثل في ترسيخ الإصلاح وضمان وفاء البوسنة والهرسك بالتزاماتها المتعلقة بالاندماج الأوروبي - الأطلسي. ويطلب المجلس التوجيهي إلى الممثل السامي أن يتخذ جميع التدابير المناسبة لضمان إنجاز الأهداف السالفة الذكر.

وسيظل مكتب الممثل السامي قائماً، وهو سيواصل تنفيذ ولايته بموجب اتفاق دايتون للسلام، وذلك مع كفالاته لمراعاة هذا الاتفاق على نحو كامل.

وقد كرر المجلس التوجيهي إبداء رأيه القائل بأن وجود مكتب معزز للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي من شأنه أن يشكل جزءاً هاماً من استمرار التزام الاتحاد الأوروبي بأسلوب شامل بعد إغلاق مكتب الممثل السامي. ويتطلع المجلس التوجيهي إلى القيام بتبادل متجدد للمعلومات بشأن عمليات التخطيط ذات الصلة.

ويهيئ المكتب التوجيهي بصربيا، وهي من الأطراف الموقعة على اتفاق دايتون، وكذلك بالسلطات القائمة في البوسنة والهرسك، وخاصة سلطات جمهورية صربسكا،

أن تمثل لالتزاماتها الواردة في القانون الدولي بشأن التعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقيام بدور استباقي في مجال القبض على جميع المتهمين المتبقين، وخاصة رادوفان كاراديتش وراذكو ملاديتش، دون مزيد من التأخير، إلى جانب تفكيك الشبكات التي تقدم الدعم لهؤلاء الهاربين من العدالة، مع كفالة إحالتهم إلى المحكمة.

وذكر المجلس التوجيهي جميع السلطات في البوسنة والهرسك بالمبدأ الأساسي المتعلق بجرمة البعثات الدبلوماسية والتزامات هذه السلطات في هذا الصدد. ويشجب المجلس ما لحق بالمكاتب الدبلوماسية في بانيا لوكا من أضرار. وهو يتوقع من سلطات البوسنة والهرسك، ولا سيما سلطات جمهورية صربسكا، أن ترقى إلى مستوى الوفاء بالتزاماتها مع المحافظة على الأمن العام.

وسيتولى مكتب الممثل السامي رصد مدى التقدم نحو تنفيذ الأهداف المنشودة والشرطين، كما أن المجلس التوجيهي سيبقي الحالة القائمة قيد الاستعراض الدائم. وسوف يعقد الاجتماع القادم، للمديرين السياسيين بسرايفو في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.